

رؤية مستقبلية لترقية وازدهار المناولة الصناعية في الجزائر

*A future vision for the advancement and prosperity of industrial subcontracting in Algeria*عبد الناصر حمريط^{1*}، أمين بوحالة²Hamrit Abdenacer^{1*}, Bouhala Amin²¹ جامعة محمد بوضياف، المسيلة، hamritnacer3@gmail.com² جامعة لونيبي علي، البليدة 2، Etue.a.bouhala@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2025-09-30

تاريخ القبول: 2025-09-06

تاريخ الاستلام: 2025-04-27

ملخص:

تعد المناولة الصناعية استراتيجية تبنتها المؤسسات الجزائرية لمواكبة التطورات في الدول المتقدمة. تهدف هذه الدراسة إلى إزالة الغموض بين مفهومي المناولة الصناعية والتعاقد من الباطن من خلال استعراض إطارها النظري وتحليل واقعها الحالي في الجزائر. كما تستعرض الدراسة الجهود الحكومية المبذولة لتطوير المناولة الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تحقق بعد المستوى المطلوب من التنمية اللازمة لتطوير هذا النشاط، رغم كل المحاولات والمسااعي التي بذلت في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: المناولة الصناعية، التعاقد من الباطن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيفات JEL : L24، D23.

Abstract:

Industrial subcontracting is a strategy adopted by Algerian institutions to keep pace with developments in developed countries. This study aims to clarify the ambiguity between the concepts of industrial subcontracting and subcontracting by reviewing their theoretical framework and analyzing their current reality in Algeria. The study also reviews government efforts to develop industrial subcontracting in the small and medium-sized enterprises (SMEs) sector. The study concludes that Algeria has not yet achieved the required level of development necessary to advance this activity, despite all the attempts and efforts made in this area.

Keywords: Industrial subcontracting; outsourcing; Small and medium-sized enterprises (SMEs).

Jel Classification Codes: L24, D23.

1. مقدمة:

أصبح النهج المقاوлатي عنصراً حاسماً في تشكيل مسارات التنمية في الاقتصادات العالمية. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في هذا النظام الاقتصادي، حيث تضطلع بدور محوري في تعزيز الإنتاجية وتحسين الأداء. اتبعت الجزائر مساراً مماثلاً عبر تطبيق برامج متنوعة تهدف إلى دعم وتطوير هذا القطاع بعد فترة من التجاهل. وبينما تشجع الدول المتقدمة التعاون بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة باعتباره مكملاً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، تنظر الدول النامية بما فيها الجزائر إلى هذه المؤسسات كوسيلة جوهرية لتعزيز الاستثمار وتطوير الصناعة بشكل يتوافق مع الموارد والإمكانيات المتاحة.

إن الاعتماد المطلق على المؤسسات الكبيرة لم يعد كافياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إذ أن الحياة الاقتصادية تقوم على الترابط والتكامل بين مختلف الأنشطة. وفي هذا السياق تظهر أهمية المناولة الصناعية كآلية فعالة لتحقيق التكامل بين المؤسسات المختلفة وتلبية احتياجاتها من الموارد، مما يدفع بعجلة نموها ويرفع من كفاءة أدائها بصورة ملموسة.

ومنه فإن الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف واقع المناولة الصناعية في الجزائر من خلال إلقاء الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الدولة في مسارها نحو تفعيل المناولة الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. إشكالية البحث:

في ضل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر وتنامي الحاجة إلى تعزيز النشاط الصناعي، تتمحور إشكالية البحث حول "ما هو واقع المناولة الصناعية في الجزائر وما هي سبل الرقي بها؟"

ولإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك فروق بين المناولة الصناعية والتعاقد من الباطن؟
- هل هناك مناولة صناعية فعلية في الجزائر؟
- ما هي مختلف سبل الرقي بالمناولة الصناعية في الدولة الجزائرية؟

2.1. فرضيات البحث:

على ضوء التساؤلات الفرعية تم بناء الفرضيات التالية:

- ✓ لا يوجد اختلاف بين مفهوم المناولة الصناعية والتعاقد من الباطن.
- ✓ هناك مناولة صناعية في الدولة الجزائرية.
- ✓ تم اعتماد مقاربة جديدة من أجل الرقي بالمناولة الصناعية في الجزائر.

3.1. تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية. يتناول المحور الأول الإطار النظري للمناولة الصناعية، بينما يركز المحور الثاني على تحليل واقع المناولة الصناعية في الجزائر، أما المحور الثالث فيستعرض سبل وآليات تطوير المناولة الصناعية في الجزائر.

4.1. منهج البحث:

لمعالجة الموضوع بشكل شامل وتحليل جميع أبعاده والإجابة على الإشكالية المحورية وفحص الفرضيات المقترحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. ويتجلى ذلك من خلال وصف المناولة الصناعية وواقعها في الجزائر، إضافة إلى تحليل دورها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2022.

5.1. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- توضيح مفهوم المناولة الصناعية ومقارنته بالمصطلحات المشابهة وتبيان الفروق بينها.
- استعراض الاستراتيجيات والخطط الرئيسية التي تبنتها الجزائر لتنشيط وتطوير قطاع المناولة الصناعية.
- تقييم مدى فعالية تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لتطوير المناولة الصناعية.

6.1. الدراسات السابقة:

دراسة (كشروود بشير ولاغا صبرينة كهينة، 2017) مقال بعنوان واقع المناولة في القطاع الصناعي

الجزائري

هدفت الدراسة إلى تحليل وضع المناولة الصناعية في الجزائر وإبراز أهميتها في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التعامل بها منخفض جدا مقارنة بدول الجوار رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتشجيع ودعم المناولة الصناعية وتوفير المحيط المناسب.

دراسة (عبد الحفيظ مسكين وريمة زرقوط، 2020) مقال بعنوان واقع المناولة الصناعية بالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة لولاية جيجل -دراسة حالة شركة SOMEMI لصناعة الميكانيك الدقيقة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق المناول الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل، وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط المناولة بهذه الولاية يعاني قصورا من حيث المفهوم والتطبيق نظرا لعدم وضوح القوانين المنظمة لنشاط المناولة الصناعية.

دراسة (Sahli Kenza & Benhassine Nadji, 2017) مقال بعنوان The role of industrial

subcontracting in the development of the pharmaceutical industry

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الحالي لصناعة الأدوية في الجزائر والعالم، مع التركيز على استراتيجية المناولة الصناعية. واستعرضت الدراسة مساهمة المناولة في تطوير الصناعة الدوائية، مثل تقليل

فاتورة الاستيراد وزيادة الإنتاج والتصدير. توصلت النتائج إلى أن المناولة الصناعية تؤثر إيجابياً على الصناعة الدوائية في الدول المتقدمة من خلال توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

دراسة (Ladjedel Khaled, 2023) مقال بعنوان Analysis of the Algerian industrial sector: strengths, weaknesses, and measures for improvement (2008-2023)

هدفت الدراسة إلى تحليل القطاع الصناعي في الجزائر، من خلال تحديد نقاط قوته مثل تنوع الموارد الطبيعية، وضعفه المتمثل في نقص التكنولوجيا والإصلاحات الإدارية. كما سعت إلى تقديم استراتيجيات لتحسين الأداء، تشمل تعزيز التكنولوجيا المحلية، تحسين الإدارة، وزيادة الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية لتطوير القطاع ودعم الاقتصاد الوطني بشكل أفضل.

من خلال المراجعة النقدية والتحليل المنهجي للدراسات السابقة، يتبين وجود فجوة بحثية جوهرية تتمثل في الافتقار إلى التحليل المعمق للأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمناولة الصناعية في الجزائر، كما أنها لم تتضمن مقارنة هذه المنظومة بالتجارب الناجحة في الدول الأخرى. لذا تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل وتقييم التشريعات والأطر القانونية المنظمة للمناولة الصناعية في الجزائر، واقتراح آليات تطويرها بما يساهم في تعزيز وتنمية قطاع المناولة الصناعية وزيادة فاعليته في الاقتصاد الوطني.

2. الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية:

تناول هذا القسم مفاهيم مختلفة للمناولة الصناعية وأهميتها، كما استعرض مختلف أشكالها، مع تحليل إيجابياتها وسلبياتها.

1.2 مفهوم المناولة الصناعية وأهميتها:

1.1.2 مفهوم المناولة الصناعية:

يشير مصطلح المناولة الصناعية (المستخدم في دول المغرب العربي) أو التعاقد/المقاول من الباطن (المعروف في منطقة الشرق الأوسط) إلى مفهوم تم تعريفه في عدة سياقات. من بين هذه التعريفات:

ما ورد في المادة 661 من القانون المدني لدولة مصر، والتي تنص على أنه يمكن للمقاول تفويض تنفيذ المشروع بالكامل أو جزئياً إلى مقاول ثانوي، شريطة عدم وجود بند تعاقدي يمنع ذلك وألا تتطلب طبيعة العمل الاعتماد على مهاراته الشخصية. وفي هذه الحالة، يظل المقاول الأصلي مسؤولاً أمام صاحب العمل عن أعمال المقاول من الباطن. (القييلات و نشأت طروانة، 2023، الصفحات 295-296)

والتزم المشرع الأردني بذات النص في المادة 798 " يمكن للمقاول تفويض تنفيذ المشروع كاملاً أو جزئياً إلى مقاول آخر، شريطة ألا يوجد بند في العقد يمنع ذلك، وألا تتطلب طبيعة العمل قيامه بها شخصياً. ومع ذلك، يظل المقاول الأصلي مسؤولاً تجاه صاحب العمل عن الأعمال المنفذة."

ما جاء عن المنظمة العربية للصناعة والتعدين بأن المناولة الصناعية هي "كافة العلاقات التعاونية والتكاملية التي تتشكل بين منشأتين أو أكثر أثناء سلسلة الإنتاج، والتي بموجبها تقوم المؤسسة صاحبة المشروع

بتكليف مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات متخصصة (يطلق عليها منفذة الأعمال أو المناولة) بتنفيذ مرحلة أو مراحل معينة من عملية الإنتاج، وذلك وفقاً لاتفاق تعاقدى محدد سلفاً وملزم لجميع الأطراف." (بن منصور و سعيدي ، 2017، صفحة 379)

عرفتها جمعية فرنسا لتوحيد المواصفات (AFNOR) بأنها عملية واحدة أو أكثر تشمل الدراسة والإنتاج أو التجهيز أو تقديم الخدمات أو صيانة منتج محدد، حيث تطلب المؤسسة الأولى (صاحبة الأمر) من مؤسسة أخرى تنفيذ عمل معين وفقاً للمعايير والمواصفات التي تحددها المؤسسة الأولى والتي تُعرف باسم "قابضة الأمر". (أمال، 2020، صفحة 77)

من خلال التعريفات المذكورة سابقاً، يتبين وجود ثلاثة أطراف وعقدين:

- العقد الأساسي: الذي يربط بين صاحب المشروع (المالك) والمقاول الرئيسي (الأمر).
 - العقد الثانوي (عقد المناولة): الذي يربط بين المقاول الرئيسي (الأمر) والمقاول الفرعي (المناول).
- وبناءً على ذلك، يمكن تعريف التعاقد من الباطن في المجال الصناعي بأنه العملية التي تقوم فيها الجهة المانحة للأوامر بتكليف شركة مقاول ثنائية (المنفذ أو مستلم الأوامر) من خلال عقد المناولة بتنفيذ مرحلة أو أكثر من مراحل تصميم، إعداد، تصنيع، تنفيذ أو صيانة المنتج. ويتوجب على المنفذ الالتزام بدقة بالتعليمات والمواصفات الفنية التي تحددها الجهة المصدرة للأوامر في النهاية.

2.1.2 أهمية المناولة الصناعية:

تكمن أهمية المناولة الصناعية فيما يلي: (ماجد و رقايقية، 2017، صفحة 330)

- ملء الثغرات الإنتاجية واستكمال سلسلة الإنتاج، وتعزيز القطاع الصناعي محلياً من خلال الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إنتاج بعض أو كل متطلبات الإنتاج داخل الدولة.
- تقليل استنزاف عمالات البلدان الأجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوعات عبر تصنيع مستلزمات الإنتاج للصناعات الكبرى وتصنيع قطع الغيار والمكونات والمعدات المختلفة
- تعزيز القدرة التنافسية محلياً وعالمياً من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في المجال التقني، مما يرفع مستوى الإنتاجية وجودة المنتجات.
- رغم الأهمية الكبيرة للمناولة الصناعية، فإن تكاليف هذه العملية محدودة للغاية، حيث يقتصر دور مراكز المناولة على التعاون مع المؤسسات الكبرى لتحديد احتياجاتها، ثم التواصل مع موردي التكنولوجيا القادرين على توفير الآلات والتجهيزات والمعرفة الفنية اللازمة لإنتاج هذه المستلزمات، وتعريف المستثمرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه الفرص.
- تساهم مراكز المناولة في تنشيط المؤسسات الاستشارية الهندسية الصناعية وزيادة الطلب على خدماتها بشكل كبير.

- التوزيع الواسع للعمليات الإنتاجية على مختلف الأقاليم والتقريب بين مستويات المعيشة لهذه المناطق مما يؤدي إلى خلق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد.
- توزيع العمليات الإنتاجية على نطاق واسع عبر مختلف المناطق، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف أنحاء البلاد.

2.2. أشكال المناولة الصناعية:

للمناولة الصناعية عدة تصنيفات نذكر منها:

حسب طبيعتها: وتنقسم إلى قسمين: (مقدم و لعوج ، 2020، صفحة 1014)

- على أساس القدرة الإنتاجية: تضطر المؤسسة الأمرة للجوء إلى المقاول من الباطن عندما تجد نفسها غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة بسبب محدودية قدرتها الإنتاجية أو نقص في تجهيزاتها.
- على أساس التخصص: تتوجه المؤسسة الأمرة إلى المؤسسة المناولة لامتلاكها كفاءات وتكنولوجيا عالية ومهارات تقنية جد متخصصة تمكنها من إنجاز مهام معقدة ودقيقة تتعلق بمكونات الإنتاج. في هذه الحالة تتطور العلاقة بين الطرفين لتتجاوز مجرد حجم الطلبات وتصل إلى مستوى الشراكة، حيث يكتسب المناول موقعاً قوياً في هذه العلاقة.

حسب مدة عقد المناولة: تصنف المناولة حسب مدة عقودها إلى: (بن علي، 2016، صفحة 218)

- مناولة ظرفية: تلجأ المؤسسة الأمرة إلى المؤسسة المناولة لتنفيذ جزء من العملية الإنتاجية لأسباب مؤقتة وعابرة.
- مناولة هيكلية: يتم اعتمادها خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمنتجات معقدة، حيث تكون العلاقة بين المؤسسة المنفذة والأمرة ذات طابع طويل الأمد أو دائم في بعض الحالات.

حسب مستوى التعاقد: وتصنف عقود المناولة حسب المستوى المتوقعة ضمنه إلى قسمين: (بن الدين، 2012، صفحة 167)

- المناولة الوطنية: تشير إلى الحالة التي تكون فيها المؤسسات التي تقدم وتنفذ الأعمال المتعاقد عليها تحمل الجنسية نفسها وتعمل داخل حدود دولتها.
- المناولة الدولية: تشير إلى الحالة التي تختلف فيها جنسيات المؤسسات التي تقدم وتنفذ الأعمال المتعاقد عليها، بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي تمارس فيه نشاطها.

3.2 إيجابيات المناولة الصناعية وسلباتها:

1.3.2 إيجابيات المناولة الصناعية:

نذكر منها ما يلي: (Troacă & Bodislav, 2012, p. 55)

- تقليل النفقات: تستطيع المؤسسات خفض تكاليف الإنتاج عبر التعاقد مع جهات خارجية توفر خدمات بأسعار منخفضة.

- الارتقاء بمستوى الجودة: يمكن للمؤسسات الاستفادة من كفاءات وخبرات المؤسسات الخارجية لتعزيز جودة منتجاتها وخدماتها.
- التركيز على جوهر العمل: تتمكن المؤسسات من توجيه اهتمامها نحو أنشطتها الرئيسية وإسناد المهام الثانوية إلى مؤسسات خارجية متخصصة.
- تعزيز المرونة التشغيلية: بإمكان المؤسسات التعاقد مع جهات خارجية للاستجابة للتغيرات في الطلب بسرعة وكفاءة أعلى.
- الوصول إلى الخبرات والموارد الجديدة: يمكن للشركات الاستفادة من خبرات وموارد الشركات الخارجية لتطوير منتجاتها وخدماتها.
- الاستفادة من الموارد والخبرات الجديدة: تتيح الشراكة مع المؤسسات الخارجية الوصول إلى خبرات وموارد متنوعة تساهم في تطوير خدماتها ومنتجاتها.

2.3.2 سلبيات المناولة الصناعية:

مع أن المناولة تقدم فوائد متعددة للمؤسسة، إلا أنها قد تحمل في طياتها مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تتحول إلى عوامل تؤدي إلى إخفاق المؤسسة، ومن بين هذه المخاطر نذكر: (سعيد و قاشي، 2021، صفحة 296)

- قد تتجاوز تكلفة المناولة تكلفة الإنتاج الداخلي عندما يكون الإنتاج بسيطاً.
- تتحمل المؤسسة الأمرة مصاريف إضافية مرتبطة بمراقبة مدى التزام المنتج المناول بالمواصفات والتوجيهات المحددة في العقد ودفتر الشروط.
- قد تظهر نفقات غير متوقعة مرتبطة بإقامة وإدارة علاقات المقاوله من الباطن.
- هناك خطر احتمال اطلاع المؤسسة المقاوله من الباطن على أسرار وخصوصيات الإنتاج للمؤسسة الأمرة، واستغلال هذه المعلومات بشكل يضر بمصالح المؤسسة الأمرة.

3. واقع المناولة الصناعية في الجزائر:

تعتبر المناولة الصناعية من الجوانب الأساسية في دفع عجلة الاقتصادات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة، إن تبني المناولة الصناعية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، تظهر الجزائر بوضوح كواحدة من الدول التي تمتلك إمكانات كبيرة في ميدان الصناعة، ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات تتطلب التركيز على تفعيل المناولة الصناعية وتحسين البنية التحتية وتطوير المهارات البشرية المتخصصة في هذا القطاع.

تُعدّ المناولة الصناعية ركيزة محورية في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. إن تطبيق استراتيجيات المناولة الصناعية يساهم في رفع مستويات الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد على الصعيد الدولي. تبرز الجزائر كدولة تمتلك مقومات صناعية واعدة ومتنوعة، غير

أن الاستثمار الأمثل لهذه الإمكانيات يستلزم جهوداً مركزة لتنشيط آليات المناولة الصناعية، وتطوير البنى التحتية الداعمة، والارتقاء بالكفاءات البشرية المتخصصة في هذا المجال الحيوي.

1.3 الإطار التاريخي للمناولة في الجزائر:

خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 1988، لم تحظ المناولة في الجزائر باهتمام السلطات العمومية، ويُعزى ذلك إلى طبيعة النظام السياسي المهيمن آنذاك، رغم أن المخطط الرباعي (1974-1977) قد أشار بشكل أولي إلى أهمية المناولة باعتبارها آلية أساسية لتحقيق التكامل في عملية تصنيع السلع التجهيزية والتحويلية. تطرق القانون المدني الصادر في 26 سبتمبر 1975 إلى موضوع المناولة الفرعية ضمن إطار العقود المتعلقة بالعمل، حيث منح المناول الفرعي الحق في رفع دعوى مباشرة ضد صاحب المشروع في حال تخلف المناول الرئيسي عن دفع المستحقات المالية المترتبة على الأعمال المنجزة. (علالي و عراب، 2018، صفحة 14)

من الجلي أنه لم تكن هناك استراتيجية محددة للمناولة. فمن المنظور الاقتصادي يلاحظ انعدام التنسيق بين وحدات المؤسسة الداخلية والجهات المناولة. أما على الصعيد القانوني فقد افتقرت المنظومة التشريعية إلى نصوص شاملة تعالج المناولة من جميع أبعادها.

غير أن عام 1988 شهد بداية تحول مع شروع الجزائر في إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية، حيث أُعيد الاعتبار للاستثمار الخاص وتم تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إصدار القانون رقم 25/88 الصادر في 19/07/1988 الذي يتعلق بالاستثمار، والذي ساهم بشكل كبير في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما فيها مؤسسات المناولة.

وفي عام 1991 صدر القانون المتعلق بالصفقات العمومية بتاريخ 09/11/1991، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 301/03 الصادر بتاريخ 11/09/2003، والذي خصص جزءاً منه للمقولة الفرعية باعتبارها آلية فعالة لتنفيذ المشاريع الكبرى. (رزيق و الشايح، 2011، صفحة 16)

2.3 أهم الهيئات المتخصصة بالمناولة في الجزائر:

1.2.3 بورصة المناولة والشراكة الجزائرية:

استجابة لتزايد متطلبات المؤسسات الكبرى الباحثة عن قدرات ومعارف في مجال المناولة، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الساعية للحصول على طلبات أو إقامة تعاون مع منشآت صناعية أخرى لإنتاج منتج نهائي؛ بادرت وزارة الصناعة خلال فترة التسعينيات، بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD) إلى تأسيس كيان يُعرف باسم "بورصة الجزائر للمناولة والشراكة". تم تنظيم هذه البورصة كجمعية مهنية (بموجب القانون 90-31) ذات منفعة عامة وغير ربحية، مكلفة بتوفير المعلومات التقنية اللازمة حول إمكانيات المناولة. تهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء أنظمة وشبكات معلوماتية تقنية تيسر علاقات الإنتاج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات

الأمرة. تعمل البورصة كمركز تقني للمعلومات والاتصالات مكلف بتطوير المناولة الصناعية والشراكة بين المشتريين والموردين لتعزيز القدرات التصنيعية للمؤسسات الأعضاء، كما تمثل آلية دعم لكلا الطرفين، خاصة المؤسسات المناولة. ولتلبية الطلب على المستويين الوطني والإقليمي، تم توسيع شبكة بورصات المناولة والشراكة من خلال: (بورصات المناولة والشراكة، 2023)

- 1- في إطار المشروع PNVD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 تم إنشاء:
 - مركز بورصة المناولة والشراكة وسط: مقره الجزائر العاصمة ويغطي منطقة الوسط (BASTP)
- 2- في إطار مشروع PNVD/ALG/95 الذي تم توقيعه في 9 أكتوبر 1996 تم إنشاء:
 - مركز البورصة المناولة والشراكة في شرق الجزائر: مقره في قسنطينة ويغطي منطقة الشرق (BSTPE)
 - مركز البورصة المناولة والشراكة في غرب الجزائر: مقره في وهران ويغطي منطقة الغرب (BSTPO)
 - مركز البورصة المناولة والشراكة في جنوب الجزائر: مقره في غرداية ويغطي منطقة الجنوب (BSTPS)

2.2.3 المجلس الوطني للمناولة:

حسب المادة 21 من القانون التوجيهي رقم 01/18 فإنه يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، وتتمثل مهامه في: (رزق و الشايح، 2011، صفحة 17)

وفقاً للمادة 21 من القانون التوجيهي 01/18 تم إنشاء مجلس وطني كلف بتعزيز المناولة، ترأسه الوزير المسؤول عن المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة. يتكون هذا المجلس من ممثلين عن الإدارات والجمعيات والمؤسسات التي تعنى بتطوير المناولة، وتتمثل مهامه في:

- اقتراح إجراءات فعالة لتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
- دعم وتسهيل انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سلاسل التوريد العالمية.
- تعزيز فرص الشراكة الاستراتيجية مع كبار المستثمرين المحليين والأجانب.
- تحسين التنسيق والتكامل بين مختلف بورصات المناولة والشراكة الجزائرية.
- تطوير وتنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة الصناعية.

3.3 حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتضح لمن يراقب استراتيجية الجزائر في مجال تطوير المناولة الصناعية الأهمية المتزايدة التي تمنحها الدولة لتعزيز النسيج الصناعي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية. أصبحت هذه المؤسسات عنصراً أساسياً في تنمية هذا النوع من التعاقدات والشراكات الصناعية. حتى بداية التسعينيات، كان المشهد الصناعي يهيمن عليه القطاع العام بنسبة 80% من إجمالي المؤسسات، بينما كان القطاع الخاص يمثل نسبة ضئيلة فقط من المؤسسات الصناعية.

لكن الإصلاحات التي نفذتها الجزائر ضمن برامج إعادة الهيكلة الصناعية أتاحت إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بدورها المحوري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تميز القطاع الخاص بقدرته على التكيف السريع مع الظروف المحيطة واعتماده نظام إداري مثالي يركز على خفض التكاليف مع المحافظة على الجودة. نتيجة لذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني حيث تراجعت مكانة القطاع العام وبرز القطاع الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي. وبهذا تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على المؤسسات الكبيرة إلى اقتصاد يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تماشياً مع التوجهات العالمية، خاصة بعد الفشل الذي واجهته بعض المؤسسات الكبيرة مما استدعى إعادة هيكلتها وتقسيمها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية كل سداسي من كل سنة للفترة 2020-

2022

السنوات	2020		2021		2022	
	السداسي 1	السداسي 2	السداسي 1	السداسي 2	السداسي 1	السداسي 2
خاصة	1209252	1231073	1266995	1286140	1320440	1359530
عامة	239	229	225	225	224	223

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني للسنوات الثلاث يتضح من بيانات الجدول نمواً ملحوظاً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى 1,359,530 مؤسسة بنهاية عام 2022، بعدما كان يبلغ 1,209,252 مؤسسة في مطلع عام 2020، محققاً زيادة قدرها 150,278 مؤسسة خلال فترة ثلاث سنوات. في المقابل، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاضاً في عددها من 239 إلى 223 مؤسسة خلال الفترة نفسها.

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع الصناعي خلال الفترة 2020-2022

السنوات	2020		2021		2022	
	السداسي 1	السداسي 2	السداسي 1	السداسي 2	السداسي 1	السداسي 2
قطاع الصناعة	103 693	106 121	108 762	109 991	112 963	115935

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني للسنوات الثلاث يظهر من الجدول 2 زيادة واضحة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي. حيث بلغ عددها 103,693 مؤسسة في نهاية عام 2019، ثم ارتفع ليصل إلى 115,935 مؤسسة بنهاية عام 2022، مسجلاً زيادة قدرها 12,242 مؤسسة.

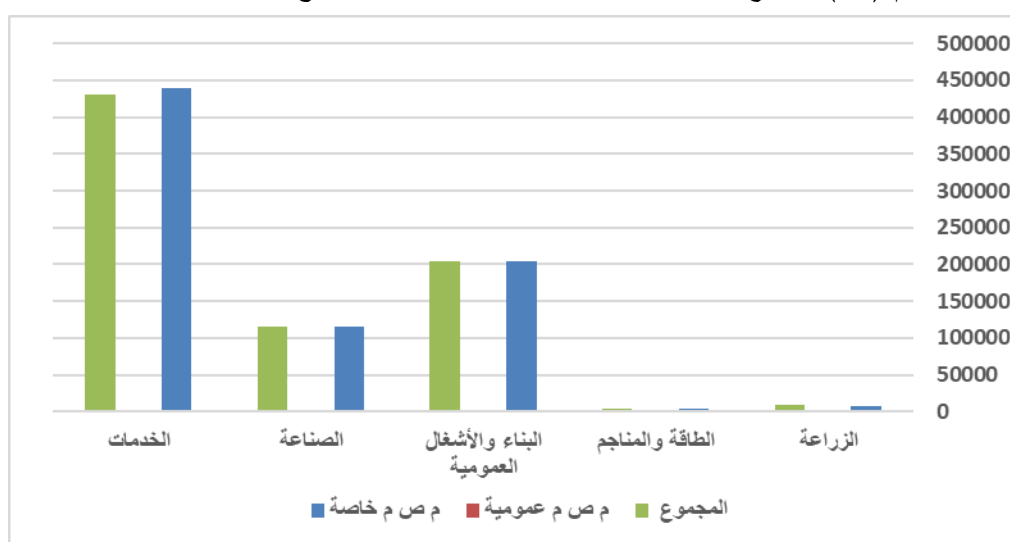
ولتحديد المجالات التي تعمل فيها هذه المؤسسات المختلفة، تم استعراض أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2022

قطاع النشاط	م ص م خاصة	م ص م عمومية	المجموع	النسبة
الزراعة	8322	71	8393	1.10
الطاقة والمناجم	3369	54	3423	0.45
البناء والأشغال العمومية	204438	82	204520	26.80
الصناعة	115921	14	115935	15.19
الخدمات	439719	2	430721	56.45
المجموع	762769	223	762992	100.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لسنة 2022، ص 8.

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لسنة 2022، ص 8.

استناداً إلى الجدول رقم 3 والشكل رقم 1، يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز بشكل رئيسي في قطاعين: قطاع الخدمات بنسبة 56.45% وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 26.80%. أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة 15.19%.

هذا الواقع دفع الحكومة الجزائرية إلى تكثيف جهودها لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في بورصة المناولة الصناعية وإقامة علاقات مناولة مع المؤسسات الكبرى في القطاع الصناعي، وخاصة في مجالات الصناعة الإلكترونية، وصناعة الأجهزة الكهرومنزلية، وصناعة قطع غيار السيارات. وذلك بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وتطوير هذا النوع من المؤسسات وضمان استمراريته.

إحصائياً لا يتجاوز عدد المؤسسات الجزائرية النشطة في مجال المناولة الصناعية 900 شركة، وهو ما يمثل فقط 10% من النسيج الصناعي. هذه النسبة تعتبر متدنية ولا تعكس الفرص المتاحة في هذا المجال بالجزائر. وللمقارنة تبلغ هذه النسبة 20% في تونس، و28% في المغرب حيث توجد 2000 مؤسسة مناولة من إجمالي 7000 مؤسسة صناعية.

4. سبل تطوير المناولة في الجزائر:

1.4 استحداث التشريعات المطلوبة:

يسعى المشرع الجزائري إلى تعزيز نشاط المناولة الصناعية، والذي سيؤدي بدوره إلى توسيع شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما قد تم تأكيد هذا التوجه نحو تطوير المناولة بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 الصادر في 1 جانفي 2017، حيث خصص فصلاً كاملاً لتنظيم إجراءات تعزيز المناولة كأحد التدابير المساندة والداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار تم تكليف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة خاصة في: (ترمول و بلحيمر، 2017، صفحة 343)

- ضمان دور الوسيط بين الماولين والآمرين خاصة في حل النزاعات.
- دراسة وتحليل الطلب والعرض الوطني في مجال قدرات المناولة.
- تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات المناولة من خلال وضع برامج جد متخصصة تهدف إلى التحسين الجيد في أدائها.
- تطوير أنشطة المناولة والشراكة عبر دعم مختلف بورصات المناولة.
- ضمان مهمة مركز التنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة.
- تأدية مهمة مراكز التنسيق ضمن نظام معلوماتي تم توحيد في مختلف بورصات المناولة.
- تطوير عقود خاصة حسب القطاعات تحدد حقوق والتزامات الأمرين والماولين.
- إعداد وتحديث الدليل القانوني للمناولة.

2.4 تكثيف المعارض والاتفاقيات:

تنظم محكم للصالون الدولي للمناولة، حيث لجأت وزارة الصناعة بالتشارك مع مركز التجارة العالمي- الجزائر وبورصة الجزائر للشراكة والمناولة بإقامة 7 صالونات دولية للمناولة. اختتمت الطبعة الأخيرة منها في 17 نوفمبر 2022، وشهدت مشاركة أكثر من 90 مؤسسة محلية وأجنبية تعمل في قطاعات صناعية متنوعة. كان الهدف من هذه الفعالية التعريف بالمؤسسات الجزائرية وتأسيس شراكات خاصة في القطاع الميكانيكي ومختلف قطع الغيار. كما تميز الصالون بمشاركة مؤسسات أكاديمية بارزة مثل جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين والمدرسة المتعددة التقنيات بالحراش، وذلك بهدف توطيد العلاقة بين القطاع الصناعي والبحث العلمي. (اختتام الطبعة السابعة للصالون الدولي للمناولة، 2022)

تم إبرام خمس (5) اتفاقيات-إطار خلال عام 2018 بين بورصة الجزائر للمناولة والشراكة ومجموعة من المجمععات الصناعية العمومية لتيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق هذه المؤسسات الصناعية الكبرى. شملت هذه الاتفاقيات الإطارية كلاً من: المجمع الصناعي للإسمنت (جيكما) الجزائر، مجمع الميكانيك العمومي، مجمع التجهيزات الكهرومنزلية والكهربائية والإلكترونيك، مجمع الصناعات الحديدية والمعدنية والصلب (إيميتال)، المؤسسة الوطنية لصناعة السيارات.

تهدف هذه الاتفاقيات إلى تزويد هذه المؤسسات الكبرى، وفقاً لاحتياجاتها، بقوائم الممولين المحليين القادرين على تلبية متطلباتها من قطع الغيار واللوازم التي يتم تصنيعها محلياً. كما تم الإعلان أن اتفاقيات إطارية أخرى هي حالياً " قيد الإعداد" مع مجمعي سونلغاز وسوناطراك. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

من ناحية أخرى، تمثل المشاريع التي أطلقتها المديرية المركزية العامة للعتاد التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وخصوصاً تلك المتعلقة بإنتاج وتجميع المركبات الخفيفة والثقيلة، محركاً حقيقياً للمناولة الصناعية الوطنية. ونتيجة لذلك تمكن العديد من الممولين المحليين من الفوز بعقود مع مؤسسات تصنيع السيارات التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

3.4 الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال:

من أجل التعزيز والارتقاء بالمناولة الصناعية في الجزائر، توجد مجموعة متنوعة من التشريعات والوسائل التي لجأت إليها الدول الرائدة في ذلك المجال. ينبغي على الدولة الجزائرية الاستفادة من هذه التجارب والاقتداء بها، ويمكن تلخيصها في: (نبو و بوعمره، 2018، صفحة 29)

- إنشاء آليات فعالة لتبادل المعلومات حول احتياجات المؤسسات الكبرى للخدمات والمكونات التي يمكن أن توفرها مؤسسات المناولة.
- تنظيم برامج تدريبية سنوية متخصصة في مجال المناولة الصناعية.
- توسيع نطاق الهياكل الداعمة للمناولة الصناعية وتفعيل دور بورصة المناولة والشراكة في الدولة الجزائرية لتعزيز التكامل والتعاون بين المؤسسات وتقوية نسيج الصناعة.
- تقديم حوافز وامتيازات خاصة لعلاقات الشراكة والمناولة المحلية بهدف تشجيع المنتج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد.
- تحفيز مؤسسات المناولة على بناء علاقات مع شركاء أجنبية للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا غير المتوفرة محلياً.
- زيادة تنظيم الندوات والمؤتمرات والمعارض التي تهدف إلى التوعية والتعريف بأهمية نشاط المناولة الصناعية.

5. تحليل نتائج الدراسة:

تم الوصول إلى النتائج الموائية من خلال هذه الدراسة:

- تعذر رفض الفرضية الأولى، حيث أثبتت الدراسة عدم وجود فرق جوهري بين مفهومي التعاقد من الباطن والمناولة الصناعية، إذ إن المصطلحات تختلف باختلاف البلدان مع بقاء المفهوم واحداً.
- تم رفض الفرضية الثانية بعد أن أظهرت النتائج أن واقع تطبيق المناولة الصناعية في الجزائر لا يعكس حجم الجهود التي بذلتها الدولة بالنسبة لهذا القطاع.
- لم يتم التوصل إلى ما يبرر رفض الفرضية الثالثة، حيث تبين أن الدولة تستخدم مختلف الإمكانيات المتاحة لديها لتفعيل المناولة الصناعية والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعياً لمواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

6. الخاتمة:

تمثل المناولة الصناعية ظاهرة اقتصادية معاصرة اكتسبت انتشاراً واسعاً على المستوى الدولي، حيث تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات ضمن بيئة عالمية تتسم بالمنافسة الشديدة، سواء في مجال الموارد أو الأسواق. وقد تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للمناولة الصناعية، ثم استعرضت واقعها في الجزائر، وختمت باقتراح سبل تطويرها.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فرق جوهري بين مفهومي المناولة الصناعية والتعاقد من الباطن، إذ يختلف المصطلح فقط من دولة لأخرى مع بقاء المفهوم ذاته. وإدراكاً من الجزائر لأهمية المناولة الصناعية في تعزيز تنافسية قطاعها الصناعي، أصدرت منذ تسعينيات القرن الماضي مجموعة من التشريعات الهادفة إلى النهوض بهذا المجال. رغم ذلك، فإن واقع المناولة الصناعية في الجزائر لا يعكس حجم الجهود التشريعية المبذولة، حيث لا تزال هذه الممارسة في مراحلها الأولى مقارنة بدول العالم المتقدمة، بما فيها الدول المجاورة في المنطقتين العربية والإفريقية.

ولتطوير المناولة الصناعية وتفعيل دورها في القطاع الصناعي الجزائري تم اقتراح التوصيات التالية:

- ✓ نشر الوعي بأهمية المناولة الصناعية ومختلف آليات تطويرها بين الفاعلين الاقتصاديين.
- ✓ تعزيز الموارد المالية والتقنية المخصصة للهيئات العاملة في مجال دعم قطاعات المناولة الصناعية.
- ✓ إنشاء دليل وطني شامل للمؤسسات المؤهلة للعمل في مجال المناولة الصناعية، يتضمن حصراً دقيقاً للشركات والمنتجات والمكونات التي تصنعها، مع التركيز على معايير الجودة ومستويات التكلفة.
- ✓ التوسع في إقامة الهياكل والمؤسسات الداعمة للمناولة الصناعية في مختلف مناطق الجزائر، مع استكمال المنظومة التشريعية اللازمة لتنظيم القطاع.
- ✓ سن إطار تشريعي متكامل ينظم عمليات المناولة الصناعية في الجزائر بشكل واضح ودقيق.

7. قائمة المراجع:

- اختتام الطبعة السابعة للصالون الدولي للمناولة. (17, 11, 2022). تاريخ الاسترداد 10, 9, 2023، من وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني: <https://www.industrie.gov.dz/fr/la-conclusion-de-la-septieme-edition-du-salon-international-de-la-manutention>
- بختاوي أمال. (22, 6, 2020). المناولة الصناعية في الجزائر بين الواقع والتحديات. *المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون*, 5(1).
- بورصات المناولة والشراكة. (10, 9, 2023). تم الاسترداد من وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني: [/https://www.industrie.gov.dz/bstps](https://www.industrie.gov.dz/bstps)
- حمدي القبيلات، و محمد نشأت طروانة. (6, 2023). التعاقد من الباطن في نطاق عقد الأشغال العامة دراسة مقارنة. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*, 20(1).
- رندة سعدي، و خالد قاشي. (10, 1, 2021). تجربة الجزائر في دعم المقاول من الباطن. *مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية*, 4(1).
- سعاد مقدم، و زواوي لعوج . (31, 12, 2020). اثر إدارة المعرفة على تنمية المناولة الصناعية - حالة قطاع السيارات- دراسة مجمع معزوز لتكريب السيارات Gmtrad. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*, 23(2).
- سمية بن علي. (30, 3, 2016). التعاقد من الباطن: استراتيجية علائقية داعمة للتنافسية المؤسسات (تحليل لبعض التجارب الرائدة). *التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون*, 22(1).
- صيد ماجد، و فاطمة الزهراء رقايقية. (30, 6, 2017). المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات. *مجلة اقتصاد المال و الأعمال*, 1(2).
- فتيحة علالي، و فاطمة الزهراء عراب. (2018). تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. *ملتقى دولي بعنوان استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر*. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- كمال رزيق، و علي الشايح. (31, 12, 2011). الإبداع والابتكار كمدخل إستراتيجي لتطوير المناولة الصناعية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*, 2(2).
- ليليا بن منصور، و وفاء سعدي . (3, 6, 2017). سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة. *مجلة الاقتصاد الصناعي*, 12(1).
- مجيد نبو، و حسن بوعمره. (31, 3, 2018). ترقية المناولة الصناعية كآلية للتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال). *التكامل الاقتصادي*, 6(1).
- محمد بن الدين. (30, 6, 2012). دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة - ناحية الوسط. *مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية*, 11(2).
- نصيرة ترمول، و عمار بلحيمر. (15, 12, 2017). المناولة الصناعية كدعامة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. *الحوار الفكري*, 12(14).
- وكالة الأنباء الجزائرية. (14, 3, 2019). تاريخ الاسترداد 13, 9, 2023، من <https://www.aps.dz/ar/economie/68366> - 2019-03-14-16-29-28
- Troacă, V.-A., & Bodislav, A. (2012, 6 1). Outsourcing. *The Concept. Theoretical and Applied Economics*, 6(571).